إسرائيل والأراضي المحتلة والأراضي الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية :

منظمة العفو الدولية تحث الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءاتٍ بخصوص اتفاقية الشراكة

في رسالةٍ موجهة إلى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، أهابت منظمة العفو الدولية باجتماع مجلس الشؤون العامة التابع للاتحاد الأوروبي، والمقرر عقده يومي 14 و15 مايو/أيار، أن تتصدى لقضية انتهاكات حقوق الإنسان على ضوء اتفاقية الشراكة التي تنص على أن احترام حقوق الإنسان يشكل "عنصراً أساسياً في هذه الاتفاقية"

وقالت المنظمة في رسالتها إنه "ما لم يبادر الاتحاد الأوروبي بالتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما التدهور في وضع حقوق الإنسان الذي صاحب الانتفاضة الحالية، فإن المادة الثانية من الاتفاقية سوف تظل في نظر المنظمة مجرد حبرٍ على ورق."

وقد كان من شأن الانتهاكات المستمرة منذ أمدٍ طويلٍ، والتي ساعد على تفاقمها إفلات الجناة من العقاب، أن تؤدي إلى أزمة لحقوق الإنسان وإلى مناخٍ من العنف والانتقام في المنطقة. وتعقيباً على ذلك قالت المنظمة إنه "ينبغي أن تُوضع قضايا حقوق الإنسان في صلب أي مشروعٍ للسلام. فإن أي تصورٍ لوضع حدٍ للعنف وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين سوف يعتمد على اتباع سياسة فعالة بخصوص حماية حقوق الإنسان."

وتدعو منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي إلى تذكير إسرائيل بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وأن يكفل اتخاذ خطواتٍ يمكن التأكد منها لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان؛ والتي تتمثل في مصرع ما يزيد عن 400 فلسطيني، ومعظمهم قُتلوا دون وجه حق، وجرح أكثر من 12 ألف شخص، والتقاعس عن إجراء التحقيقات الواجبة، وقصف المناطق السكنية، وتدمير المنازل، وما تردد من أنباءٍ عن التعذيب وسوء المعاملة، فضلاً عن الافتقار إلى حرية التنقل.

وأهابت منظمة العفو الدولية بالاتحاد الأوروبي أن يضع نصب عينيه الموضوعات المذكورة آنفاً، وأن يطالب على سبيل المثال بوضع حدٍ لأعمال القتل وإجراء تحقيقٍ في كل حالة وفاة وبضع حدٍ لعمليات الإغلاق وتدمير المنازل.

كما طلبت رسالة المنظمة من الاتحاد الأوروبي أن يرصد ويواجه انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية، ومن بينها إعدام فلسطينيين إثر محاكماتٍ فادحة الجور، والتقاعس عن التحقيق في عمال القتل ومنع استهداف المدنيين من المناطق الخاضعة لولايتها، والاعتقال المستديم بدون تهمةٍ أو محاكمة، وما تردد من أنباءٍ عن التعذيب وسوء المعاملة.

خلفية

أُبرمت اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودولٍ أخرى لتكون إطاراً للحوار السياسي وتنشيط التجارة وتنمية النشاط الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز التعاون، بما في ذلك التعاون الإقليمي تطلعاً إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية والاستقرار السياسي والاقتصادي.

"إن العلاقات بين الدول الأطراف، وكذلك جميع نصوص الاتفاقية نفسها، تقوم على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية، والتي توجه سياساتها على الصعيدين الداخلي والدولي، كما تشكل عنصراً أساسياً في هذه الاتفاقية." (المادة 2)

وقد وُقعت اتفاقية الشراكة مع إسرائيل في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1995، ودخلت حيز التنفيذ في 1 يونيو/حزيران 2000. ووُقعت اتفاقية الشراكة المؤقتة مع السلطة الفلسطينية في 24 فبراير/شباط 1997، ودخلت حيز التنفيذ في 1 يوليو/تموز 1997. ومن المقرر إجراء تقييم للعام الأول من سريان اتفاقية الشراكة في يونيو/حزيران 2001.

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف:+ 44 20 7413 6655، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.amnesty-arabic.org